تحليل إجراءات ضبط التنظيم والإشراف المصرفي الفعال بعد أزمة 2008.

Analysis of procedures for controlling effective banking regulation and supervision after the 2008 crisis.

سعيد أحسن[1]، عباسي طلال[2*]

[1]جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري (الجزائر)، ahcene.said@univ-constantine2.dz

[2]جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري (الجزائر)، talel.abassi@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/25 تاريخ القبول: 2023/07/10 تاريخ النشر: 2023/07/31

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل الإطار العام للتنظيم والرقابة المصرفية من خلال الإجراءات الخاصة بها بعد الازمة المالية، وضمن مدى زمني لعشر سنوات، حيث تم الإعتماد على بيانات تقرير التنمية المالية العالمية 2019 – 2020، وفق المسح الرابع والخامس المستحدث لاستبيان التنظيم والرقابة للبنك الدولي (BRSS) حول العالم بالوصف والتحليل.

وتوصلت الدراسة إلى أن التنظيم والإشراف الفعالان يحتاج إلى تسخير قوة انضباط السوق للحد من المخاطرة المفرطة، وتصميم شبكات الأمان والضمانات، وتوافر المعلومات، وتنظيم رأس المال.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية، التنظيم المصرفي، رأس المال التنظيمي، انضباط السوق، الإشراف المصرفي.

Abstract

The study aims to analyze the general framework for banking regulation and supervision through its procedures after the financial crisis, and within a time frame of ten years, Where it relied on the data of the Global Financial Development Report 2019-2020, according to the fourth and fifth survey developed for the World Bank Organization and Supervision Questionnaire (BRSS) around the world for description and analysis.

The study finds that effective regulation and supervision needs to harness the power of market discipline to limit excessive risk, design safety and safeguards nets, availability of information, and regulate capital.

[*] **المؤلف المرسل**

***Key words**: global financial crisis, banking regulation, regulatory capital, market discipline, banking supervision.*

1 مقدمة

كشفت الأزمة عن أوجه قصور كبيرة في انضباط السوق، والتنظيم، والإشراف، وأعادت فتح نقاشات سياسية مهمة حول التنظيم المالي، فمنذ بداية الأزمة تم التركيز على تنظيم أفضل للأنظمة المصرفية وعلى تعزيز الأدوات المتاحة للوكالات الرقابية للإشراف على البنوك والتدخل بسرعة في حالة حدوث ضائقة، ويعد فحص الإصلاحات الرئيسية في التنظيم والإشراف (الرقابة) منذ الأزمة، وتحديداً تجربة البلدان النامية والدروس المستفادة منها، محفزا رئيسيا لتناول هذه القضية في تقرير التنمية المالية العالمية.

فبعد بداية الأزمة كان هناك الكثير من الحديث عن استخدام الأزمة للمضي قدما في إصلاحات تنظيمية صعبة ولكنها ضرورية على المستوى العالمي، حيث قامت مجموعة العشرين بتفويض مجلس الاستقرار المالي (FSB) لتعزيز التنمية المنسقة وتنفيذ السياسات التنظيمية والإشرافية وغيرها من سياسات القطاع المالي الفعالة. وكجزء من أجندة الإصلاح التنظيمي أعدت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) متطلبات جديدة لرأس المال والسيولة للبنوك بموجب إطار عمل بازل 3، وعلى الصعيد الوطني سنت العديد من البلدان أو لا تزال في طور اعتماد قوانين ولوائح جديدة استجابة للدروس المستفادة من الأزمة.

ويعتبر التنظيم والإشراف المصرفي – قواعد اللعبة وكيفية تنفيذها – أمرًا بالغ الأهمية من أجل الأداء الفعال للأنظمة المصرفية المحلية. تعمل البنوك في مجال تحويل الأصول وخلق السيولة لأنها تحول الودائع السائلة قصيرة الأجل إلى أصول غير سائلة طويلة الأجل.

وعليه كان التركيز الكبير والمتجدد على المخاطر النظامية والتنظيم الاحترازي الكلي، والحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر للحوافز في تصميم التنظيم والإشراف، وسنستخدم في دراستنا تقرير التنمية المالية العالمية2019 – 2020 وفق بيانات المسح الرابع لسنة 2012 والمسح الخامس المستحدث لسنة 2019 لاستبيان التنظيم والرقابة للبنك الدولي (BRSS) حول العالم .

لذلك وباعتماد المنطلق هو الأزمة المالية العالمية **فإلى أين وصلت إصلاحات التنظيم والرقابة المصرفية بعد عقد من الأزمة المالية العالمية؟**

وسيتم تحليل الدراسة من خلال المحاور التالية:

- لمحة تاريخية موجزة عن التنسيق والمواءمة الدولية في التنظيم والرقابة المصرفية
- حصر التركيز: رأس المال ، والرصد لانضباط السوق ، والإشراف

- أحدث الاتجاهات للتنظيم والرقابة المصرفية في البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المرتفع
- نتائج دراسة التنظيم والرقابة المصرفية لعشر سنوات بعد الأزمة

2 لمحة تاريخية موجزة عن التنسيق والمواءمة الدولية في التنظيم والرقابة المصرفية

يعود التاريخ الحديث للتنسيق والمواءمة الدولية في التنظيم والإشراف المصرفي إلى عام 1986، عندما اتفق مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا على نهج جديد لتنظيم رأس المال المصرفين بدلاً من مجرد فرض نسبة رأس المال المحسوبة كحقوق ملكية للبنك بالنسبة لمجموع أصوله والتعرض للحسابات خارج الميزانية العمومية، وفي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قدم الاتفاق قاسمًا جديدًا يعتمد على ترجيح الأصـــول وفقًا للتعرض لمخاطر الائتمان، وأثرت هذه الاتفاقية الثنائية على أول مجموعة دولية من معايير رأس المال الصـــادرة في عام 1988 من قبل لجنة بازل للرقابة المصـــرفية (BCBS)، وهي لجنة من ممثلي البنوك المركزية أنشـــأها محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشـــر (G-10) في في نهاية عام 1974، هذه الاتفاقية الأولى، المعروفة باســـم بازل 1 (BCBS 1988)، ركزت على كفاية رأس المال للبنوك النشـطة دوليًا وكانت موجهة للدول الأعضـاء، على الرغم من أن معظم السـلطات المصـرفية في جميع أنحاء العالم انتهى بها الأمر إلى تبني مبادئها وفرض معايير رأس المال في جميع البنوك، وكان الهدف الأسمى هو تعزيز اسـتقرار النظام المصـرفي الدولي وخلق تكافؤ الفرص من خلال إزالة مصـدر عدم المسـاواة التنافسـية الناجم عن الاختلافات في متطلبات رأس المال الوطني.

بمرور الوقت زادت عضـوية BCBS ، لتصـل إلى 45 عضـوًا من 28 سـلطة قضـائية و 9 مراقبين بنهاية عام 2016 بما في ذلك من البنوك المركزية والمجموعات الإشـــرافية والمنظمات الدولية والهيئات الأخرى، وشـهدت أيضًـا زيادة في عدد المعايير التي تغطي جوانب مميزة من الأعمال المصـرفية، مثل مجموعة أوسـع من المخاطر (على سـبيل المثال ، مخاطر السـوق والتشـغيل) والإفصـاح الفعال عن المخاطر، وفي السـنوات التي تلت ذلك ، وافقت BCBS على إطارين جديدين لرأس المال، وتم اقتراح بازل 2 في عام 2004 ، وتم الانتهاء منه في عام 2006. وتم الاتفاق على بازل 3، التي تضـــمنت معايير محدثة لتنظيم رأس المال ، في عام 2010. وتم تنقيحها في جوان 2011 (BCBS 2011) وتم تحديثها في ديسـمبر 2017 وضـمن إطار عمل بازل 3 تم تعديل معيارين جديدين للسـيولة – نسـبة تغطية السـيولة وصـافي نسبة التمويل المستقر – في 2013 و 2014 على التوالي.(BCBS, 2017)

ومعظم البلدان "النامية" ليســـت من الدول الموقعة على اتفاقيات بازل وليســـت ملزمة بتبني المبادئ التوجيهية، ومع ذلك غالبًا ما تعتمد على المعايير الدولية للإشـارة إلى التعقيد وعلى المعايير التنظيمية المحلية القوية.

لقد أبرزت الأزمة المالية العالمية 2007-2009 الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لتعزيز الاستقرار في النظام المالي الدولي، وفي عام 2009 حل مجلس الاستقرار المالي (FSB) محل منتدى الاستقرار المالي ، الذي تأسس في أعقاب الأزمة الآسيوية 1997-1998، وتم توسيع العضوية من مجموعة الدول السبع إلى دول مجموعة العشرين، حيث يشمل FSB الآن اقتصادات ناشئة كبيرة (مثل البرازيل والصين والهند وإندونيسيا)، ولديه مسؤوليات أساسية في مراقبة وتقييم نقاط الضعف التي تؤثر على النظام المالي العالمي. وعلى وجه التحديد قام مجلس الاســتقرار المالي بتنســيق الإصــلاحات المالية الرئيســية في بلدان مجموعة العشرين في المجالات ذات الأولوية التالية: تحسين مرونة المؤسسات المالية (مثلا:من خلال أجندة إصلاح بازل 3) ؛ معالجة المشكلة "الأكبر من أن تفشل" (على سبيل المثال: من خلال أطر القرار والحد الأدنى من متطلبات رأس المال لامتصاص الخسارة الإجمالية) ؛ زيادة أمان أسواق المشتقات (مثل المقاصة المركزية) ؛ تعزيز مرونة الوساطة غير المصرفية (المعروفة أيضًا باسم الظل المصرفي) ؛ اقتراح ممارسات التعويض السليمة للمؤســســـات المالية الكبرى. وتعزيز الالتزام بالمعايير المالية الدولية، (FSB, 2018) كما قام مجلس الاســتقرار المالي بتقييم آثار الإصــلاحات على مجالات محددة ، مثل تمويل البنية التحتية ونظام المقاصــة لأسـواق المشـتقات المالية خارج البورصـة. ويتسـم تمويل القطاع المالي للبنية التحتية بأهمية خاصـة بالنسـبة للبلدان النامية لدعم التجارة والتنمية الاقتصادية.

ووجد تقييم FSB أنه لا توجد آثار سلبية كبيرة على توافر وتكلفة تمويل البنية التحتية بسبب الإصلاحات التنظيمية المالية لمجموعة العشرين في البلدان الناشئة والنامية.

3 حصر التركيز على رأس المال، انضباط السوق والإشراف

دعت الأزمة المالية العالمية إلى التشـكيك في دور السـياسـة المالية في العمل المصـرفي، وكشـفت النقائص الرئيسية في انضباط السوق، التنظيم، والإشراف. وكان رد الفعل الفوري هو إصلاح أوجه القصور والضعف في التنظيم المصرفي والمراقبة لاحتواء الأزمة ومنع تكرار تلك الأحداث، كما دعت الإصلاحات التي أعقبت الأزمة إلى زيادة رأس مال البنوك وتحسين الجودة وزيادة السيولة المصرفية. ومع ذلك ، وكما كشفت الأزمات السـابقة ، فإن دورة الإصـلاح التنظيمي تأخذ مسـارها في نهاية المطاف، لتصـل إلى نقطة يمكن عندها أن تولد الذاكرة البعيدة للأزمة والثقة في التدابير المتخذة لتجنب الأزمة المالية شـــعورًا زائفًا بالأمان والإنجاز،

لذلك يجب أن يظل التركيز دائمًا على آثار التغييرات التنظيمية على الحوافز والمنافسة. (Behn, Haselmann, & Wachte, 2016)

إن تنظيم رأس المال المصرفي ، وانضباط السوق ، والإشراف المصرفي مترابطة ويمكن أن تكمل أو تحل محل بعضها البعض في سياقات مختلفة، حيث يحد تنظيم رأس المال المصرفي من الحوافز السلبية التي يوفرها التأمين على الودائع، وقد يكمل انضباط السوق تنظيم رأس المال المصرفي من خلال تحديد مؤسسات الائتمان ذات رأس المال المنخفض بالنسبة للتعرض للمخاطر وممارسة الضغط على سلوك المخاطرة للبنك، ويمكن أن يؤثر الإشراف على الرافعة المالية للبنك وتؤثر جودة الأصول أيضًا على سلوك المخاطرة لدى البنك، وقد يكون بديلاً عن تنظيم أكثر صرامة لرأس المال والمزيد من التدقيق من قبل المشاركين في السوق. وعلى نفس المنوال ، فإن التدقيق المستمر من قبل المشاركين في السوق يضيف أفقًا زمنيًا أقصر من منظور المدى المتوسط إلى الطويل الذي غالبًا ما يعتمده مشرفو البنوك. على سبيل المثال كذلك قد يعمل انضباط السوق كأداة تقييدية وبديل للإشراف التنظيمي الحكومي على البنوك. (Franklin, Elena, & Robert, 2011)

يتمثل أحد الأغراض الرئيسية لتنظيم رأس المال المصرفي في استيعاب التكاليف الاجتماعية لإخفاقات البنوك المحتملة. حيث يمكن أن يكون لفرض متطلبات رأس المال تأثير استقرار على البنوك لأن مثل هذه المتطلبات تمنح مالكي البنوك حوافز مسبقة لتحسين إدارة المخاطر والحد من المخاطرة المفرطة، كما لوحظ بسبب المسؤولية المحدودة أنه يمكن أن يخسر مساهمو البنك المتعثّر استثمارهم الأولين وهذا الحد الأعلى للخسائر المحتملة يدفع مساهمي البنوك إلى تحمل مخاطر أكثر مما هو مثالي اجتماعيًا، فإذا كان المساهمون مسؤولين عن جميع الديون غير المسددة للبنك الفاشل، فسيتم تقليص سلوكهم في المخاطرة بشكل حاد، وتماشيا مع هذه الحجة التي تحدد رأس مال البنك كآلية "حافزة" رئيسية ، تؤكد العديد من النظريات أن ارتفاع رأس المال يحسن وظائف فحص المقترض ومراقبة المخاطر في البنوك ، وبالتالي تقليل المخاطرة الفردية للبنوك.(Mehran & Thako, 2011)

يؤثر المودعون والدائنون أيضًا على سلوك المخاطرة لدى البنوك، حيث تؤثر متطلبات رأس المال الملزمة على تكوين مسؤولية البنوك واعتمادًا على عدم تجانس حاملي الديون المصرفية، يمكن أن يكون الدين أداة تأديبية فعالة لسلوك البنوك المفرط في المخاطرة. وعليه سيكون للبنوك هيكل رأس مال هش، يعتمد على الودائع تحت الطلب لإجبارها على التصرف بشكل جيد، وبالتالي تجنب التهافت على البنوك، ومع ذلك ففي ظل وجود حالة من عدم اليقين، قد يكون هيكل رأس المال القائم على جميع الديون هشًا للغاية،

ويجب على المصرفيين استثمار بعض الأسهم لتداول الدور التأديبي للديون مقابل الهشاشة التي يخلقها. علاوة على ذلك ، وكما لوحظ سابقًا ، فإن المراقبة لها حدودها الخاصة. بصرف النظر عن العقبات المتعلقة بنقص المعلومات والخبرة ، فلا يتم تسعير مخاطر الأصول بشكل عادل من قبل دائني البنوك (مثل المودعين وحملة السندات) بسبب شبكة الأمان المالية الضمنية أو الصريحة ، وبالتالي لا تستوعب البنوك بالكامل خسائر الأصول في حساباتها (سلوك المجازفة)، لذلك فإن الحالة العامة مهمة في اختيار المزيج المناسب من الديون وحقوق الملكية ، مما يؤدي إلى عمليات نقل فعالة للسيطرة إلى الدائنين وتشجيع تنويع المحفظة والكشف الصادق عن نتائج الاستثمار ، وكلها يمكن أن تقلل من تكاليف التمويل، وباختصار يجب تصميم المزيج الصحيح من متطلبات رأس المال والمراقبة من قبل دائني البنوك.
(Mehran & Thako, 2011)

يمكن للرقابة المصرفية أن تمكن من مراقبة البنوك من قبل المودعين والمشاركين في السوق من خلال زيادة المعلومات المتاحة للمراقبة، وفي هذا الصدد من المهم بناء القدرة الإشرافية لفرض القواعد الحالية ، وكرد فعل ثانوي يجب محاولة إنتاج معلومات مفيدة لتقييم مخاطر البنوك، حيث تظهر تحديات جديدة باستمرار في القطاع الخاص والتي يتعين على المنظمين والمشرفين معالجتها ، مثل التنظيم والإشراف على الخدمات والمنتجات الجديدة التي تستخدم الابتكارات المالية والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا المالية.

وعلى نفس المنوال يجب أن تتيح المعايير المحاسبية التمثيل الصادق لعمليات البنك وتوفر معلومات مفيدة لتسهيل تقييمات المشرفين المصرفيين للتعرض لمخاطر البنوك، والرسالة العامة هي أن رأس المال والإنضباط للسوق والإشراف كلها تؤثر على بعضها البعض ويجب أن تعمل بشكل متضافر لضمان تخصيص الائتمان بكفاءة مع الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي، لذلك يصف الجزء المتبقي التطورات على هذه الجبهات الثلاث في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

4 الاتجاهات الحديثة للتنظيم والرقابة المصرفية في البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المرتفع

باستخدام أحدث البيانات الصادرة عن مسح التنظيم والرقابة للبنك الدولي (BRSS) تتوفر خمس موجات (مسح) من BRSS ، وتلخص الموجة الأخيرة التطورات التنظيمية التي ميزت الفترة 2011-2016.

حيث غطى المسح الرابع من BRSS الإصلاحات في أعقاب الأزمة مباشرة ، لكن معظم هذه التغييرات كانت هامشية ولم تعكس بشكل كامل الإصلاحات التنظيمية التي نفذتها البلدان لاحقًا. ومع ذلك ، فإن المسح الخامس يسمح بإجراء تقييم كامل للإصلاحات التنظيمية التي تم إجراؤها في البلدان

ذات الدخل المرتفع والبلدان النامية في المجالات الأساسية مثل تنظيم رأس المال ، واللوائح التي تعزز انضباط السوق ، والرقابة المصرفية، على الرغم من أن الإصلاحات التنظيمية المالية التي تم إجراؤها منذ الأزمة المالية قد تطرقت إلى مجالات مختلفة، مثل التعاون عبر الحدود وحل البنوك ذات الأهمية النظامية (SIBs)، لذلك يركز التحليل في هذا القسم على الجوانب الأساسية للإصلاح التي تعتبر أساسية للتنظيم المالي.

1.4.رأس المال التنظيمي للبنك

على الصعيد العالمي كان هناك اتجاه نحو زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي لتحسين مرونة النظام المصرفي، على الرغم من أن الاتجاه كان في المتوسط أكثر وضوحًا بالنسبة للبلدان النامية منه في البلدان ذات الدخل المرتفع، حيث تغيرت القيمة المتوسطة للبلدان مرتفعة الدخل قليلاً (الشكل 1، الجزء أ)، ولكن هذه البلدان أكثر ميلًا أيضًا إلى فرض رسوم إضافية على رأس المال، مما يعني أن الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي المحدد للبنوك في الممارسة العملية أعلى مما كان قبل الأزمة المالية، وتُرجمت الزيادة في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي إلى مستويات أعلى من الحيازات الفعلية لرأس المال التنظيمي (الشكل 1 ، الجزء ب)، وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان ذات الدخل المرتفع، حيث زادت حيازات رأس المال من متوسط قيمة 12.9 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) في عام 2008 إلى 18.6 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر في عام 2016، والبلدان النامية التي بدأت من مستوى متوسط أعلى شهدت حيازات رأس المال التنظيمي في وقت مبكر من الفترة خلال عام 2011، لتصل إلى ما يقرب من 18 في المائة من الأصول الرأسمالية. ومنذ ذلك الحين كانت الزيادات في رأس المال التنظيمي بين البلدان النامية أبطأ، وفي عام 2016 كانت القيمة المتوسطة لرأس المال التنظيمي للبلدان النامية أقل من تلك الخاصة بالبلدان ذات الدخل المرتفع. (Luc & Fabian, 2018)

الشكل رقم (01): متطلبات رأس مال البنك ، 2016-2008

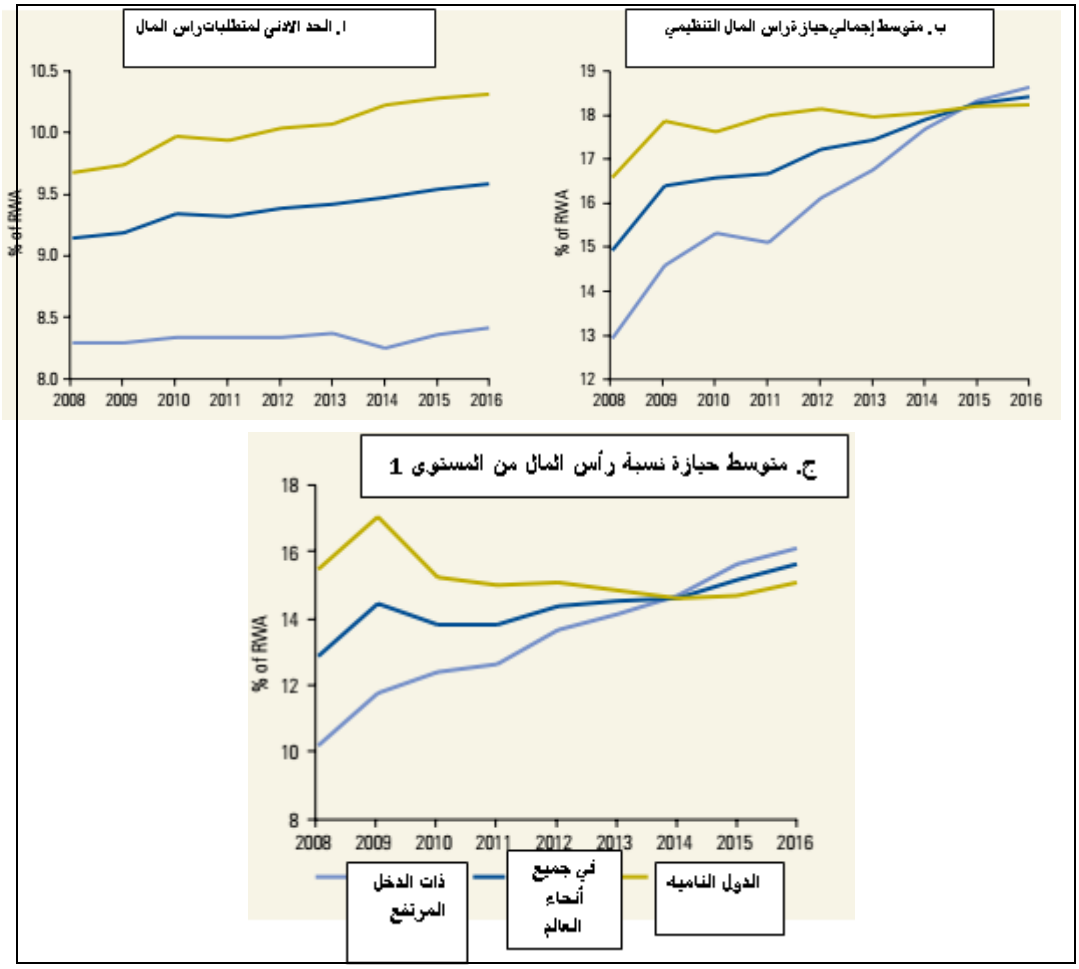

Source: (**BRSS**, **2019**)

كما زادت أيضًا مستويات رأس المال من المستوى الأول، وهو مكون رأس المال التنظيمي الذي يتمتع بأكبر قدرة على استيعاب الخسائر بمرور الوقت ، مدفوعًا بإطار عمل بازل 3 الجديد لرأس المال وإصلاحات رأس المال التنظيمية التي تم إقرارها على المستوى القطري، وبالنسبة للعينة الكاملة من البلدان زاد متوسط قيمة نسبة رأس المال من المستوى 1 (رأس المال من المستوى 1 مقسومًا على RWA) بشكل كبير من عام 2008 إلى عام 2016 (الشكل1 ، الجزء ج) في البلدان ذات الدخل والبلدان النامية. أظهرت البلدان ذات الدخل المرتفع اتجاهاً تصاعدياً في نسبة رأس المال من المستوى 1 بين عامي 2008 و 2016 ، وهو اتجاه بدأ في وقت مبكر من عام 2005 (لم تظهر السنوات السابقة في اللوحة ج). ولأن هذا الاتجاه استمر حتى عام 2016 ، فإنه يشير إلى أن الضغط التنظيمي لدعم رسملة البنوك لم يستنفد في الفترة التي

أعقبت الأزمة المالية العالمية مباشرة. وعلى النقيض من ذلك كانت القيمة المتوسطة لنسبة المستوى الأول في البلدان النامية أعلى في عام 2008 منها في عام 2016، مع وجود اتجاه تنازلي ملحوظ بين عامي 2009 و 2014.

الشكل رقم (02) الرافعة المالية وأوزان المخاطر للبنوك الكبرى مقابل باقي الأنظمة المصرفية الوطنية خلال الفترة مابين 2005–2015

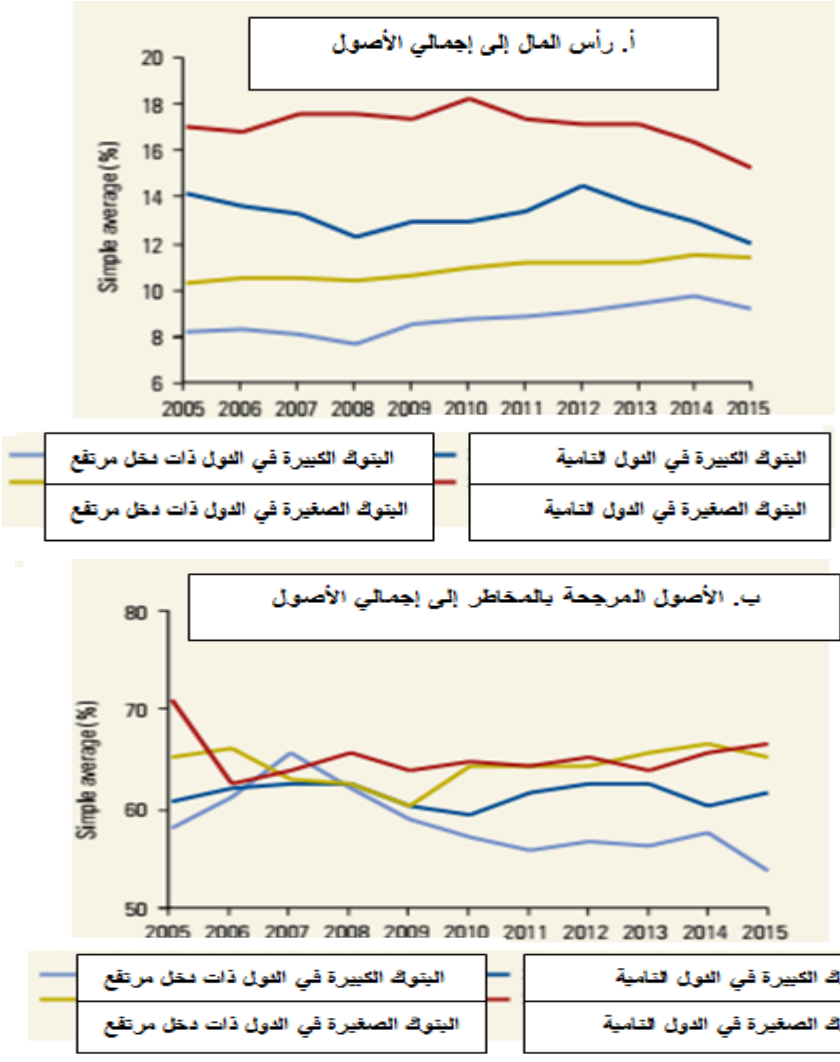

Sources :(https://datacatalog.worldbank.org)

رافقت الزيادات التي أعقبت الأزمة المالية في نسبة رأس المال من المستوى الأول في البلدان ذات الدخل المرتفع انخفاضات في الأصول الأساسية ؛ حيث كانت التحسينات في نسب الرافعة المالية محدودة أكثر، وأظهرت البنوك الكبيرة في البلدان ذات الدخل المرتفع زيادة متواضعة في نسب الرافعة المالية (محسوبة كرأس

المال إلى إجمالي الأصول المصرفية) من حوالي 8 في المائة في عام 2008 إلى حوالي 10 في المائة في 2014، وكانت نسب الرافعة المالية للبنوك الكبيرة في البلدان النامية ثابتة بشكل عام، ولكن مع اتجاه تصاعدي طفيف رفعت النسبة إلى 11٪ في 2014، ولكن لا تزال نسب الرافعة المالية لديها عند مستوى أقل بكثير من تلك الخاصة بالبنوك الصغيرة، على الرغم من حقيقة أن البنوك الصغيرة في كل من البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان النامية أظهرت انخفاضًا ملحوظًا في عملياتها البسيطة، كما هو موضح في الشكل 2 ، الجزء أ . وفي الوقت نفسه كانت نسبة الأصول المرصودة للأصول إلى إجمالي الأصول المصرفية تتراجع بعد الأزمة المالية للبنوك في البلدان ذات الدخل المرتفع، وخاصة بالنسبة للبنوك الكبيرة (الشكل 2 ، الجزء ب)، وبالنسبة للبنوك من البلدان النامية ارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف بعد الأزمة بالنسبة للبنوك الكبيرة وظلت ثابتة نسبيًا ولكنها متقلبة بالنسبة للبنوك الصغيرة. على الرغم من أن الشكل 1 يشير إلى أن احتياطيات رأس المال قد زادت للبنوك في البلدان ذات الدخل المرتفع في أعقاب الأزمة، فإن الشكل 2 يشير إلى أن هذا الاستنتاج يتوقف جزئيًا على الانخفاض في RWA، وتشير الأدبيات الأكاديمية الحديثة أيضًا إلى أن البنوك تتفاعل مع متطلبات رأس المال الأعلى من خلال خفض RWA نسبيًا أكثر مما تزيد من حيازات رأس المال، وبالتالي فإن دقة مقاييس RWA هي مصدر قلق رئيسي مع الأخذ في الاعتبار أن متطلبات رأس المال التنظيمي المحددة كنسبة من التعرض للمخاطر تم تجاهلها في الغالب من قبل المشاركين في السوق في وقت الأزمة لأن التعرض للمخاطر لم يعكس بشكل كاف المخاطر الفعلية.(Asli & Harry, 2013)

ويشير التقرير السنوي الرابع لمجلس الاستقرار المالي FSB 2018 حول تنفيذ وتأثيرات الإصلاحات التنظيمية المالية لمجموعة العشرين إلى أن البنوك الكبرى قد ضاعفت تقريبًا نسب رأس المال القائمة على المخاطر وخفضت إلى النصف إجمالي أصولها فوق نسبة رأس المال من المستوى الأول، Financial) Stability Board, 2018) بما يتماشى مع النتائج الواردة في تقرير رصد بازل 3 لعام 2018 فلا يمكن مقارنة هذه النتائج بشكل مباشر مع البيانات الواردة في الشكل 2 بسبب تغطية الدولة ، ونوع البنوك التي تم أخذها بعين الاعتبار في التحليلات والمنهجية. لأننا نحاول أن نقدم منظورًا إضافيًا لأننا نبلغ عن نتائج لعدد أكبر من البنوك وعدد أكبر من البلدان النامية ، ومن بينها البلدان التي لم توقع حاليًا على اتفاقيات بازل، تركز التحليلات على أكبر البنوك (البنوك ذات الأهمية النظامية عالميًا أو البنوك النشطة دوليًا) في البلدان الأعضاء في بنك التسويات الدولية، في حين يتم حساب الاتجاهات المبلغ عنها في الشكل 2 باستخدام بيانات على مستوى البنك في ما يقرب من 20000 بنك من عدد أكبر من البلدان على جميع مستويات الدخل .(BCBS, 2018)

أدخلت نسبة مئوية من البلدان ذات الدخل المرتفع أعلى من البلدان النامية احتياطيات رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، وأضاف بلد واحد فقط من بين كل أربعة بلدان نامية هذا الإجراء إلى مجموعة أدوات الإشراف المصرفي الخاصة به ، مقارنة بنسبة 77 في المائة من البلدان ذات الدخل المرتفع ،نظرًا لأن اعتماد هذه الأداة ينطوي على تطوير تحليلات ديناميكية سليمة لتقييم ما إذا كان نمو الائتمان المصرفي ينطوي على مخاطر مفرطة، ويجب على سلطات البلدان النامية أولاً النظر في تحديات التنفيذ من حيث توافر الموارد والسلطات الإشرافية (مثل سلطة تقييد توزيعات الأرباح) لتكييف استخدام احتياطيات رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية مع خصوصيات دورات الائتمان المحلية.

كما تم اعتماد متطلبات السيولة الخاصة باتفاقية بازل 3 من قبل البلدان ذات الدخل المرتفع أكثر من البلدان النامية، واعتمدت نسبة أقل من البلدان النامية كلاً من نسبة تغطية السيولة (LCR)، والتي تشير إلى نسبة الأصول السائلة غير المرهونة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة في ظل سيناريو الإجهاد الحاد لمدة 30 يومًا والصافي المستقر لنسبة التمويل (NSFR) ، وهي الحد الأدنى لمبلغ التمويل المستقر المتاح مقارنة بالمبلغ المطلوب للتمويل المستقر التنظيمي على مدى عام واحد، معدل التبني أعلى بالنسبة إلى LCR لأن NSFR تم تقديمه فقط في نهاية عام 2014 وكان تاريخ التنفيذ المتفق عليه هو يناير 2018 ،علاوة على ذلك قد يكون تنفيذ معايير السيولة في البلدان النامية أكثر صعوبة بسبب مخاطر التركيز (مثل ارتفاع حيازات الديون السيادية)، والاعتماد على التمويل بالجملة ، وانخفاض توافر الأوراق المالية المحلية عالية الجودة ، وارتفاع نسب القروض إلى الودائع.(Emily & Alexandra, 2017)

وبشكل عام على الرغم من أن نسب رأس المال في أعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية، سيكون من الحكمة أن يفسرها المشرفون بحذر، حيث ترافقت الزيادة في نسبة الشق الأول من رأس المال للبنوك في البلدان ذات الدخل المرتفع مع انخفاض في RWA (كحصة من إجمالي الأصول المصرفية). ومن المحتمل أن يكون هناك حاجة إلى فهم أعمق لما إذا كانت البنوك قد قامت بتحويل الأصول إلى فئات ذات وزن مخاطر أقل وكيفية ذلك في العديد من السياقات القطرية، كما قد يكون من الحكمة أيضًا التساؤل عما إذا كانت أوزان المخاطر المنخفضة هي انعكاس دقيق للمخاطر الفعلية عبر أنواع الأصول، وبالنظر إلى المستقبل ، يشير استبيان التنظيم والرقابة للبنك الدولي الموجة 5 إلى أنه يُسمح بمجموعة أوسع من الأدوات لتلبية متطلبات رأس المال من المستوى 1 وأن الأصول غير النقدية بما في ذلك الأموال المقترضة، يُسمح بها بشكل متزايد في تكوين رأس المال الأولي للبنوك في البلدان النامية، وعلى الرغم من أن القليل من البنوك قد اعتمدت بشكل كبير على الأدوات الجديدة والخيارات غير النقدية حتى الآن، فإنها قضية تستحق المراقبة. وحتى الآن لم يتم اعتماد

الأدوات الاحترازية الكلية المتعلقة برأس المال والسيولة على نطاق واسع من قبل البلدان النامية، وهو وضع يُرجح أن يُعزى إلى الصعوبات التي واجهتها في تكييف هذه النهج مع السياقات المحلية.

2.4.انضباط السوق

في فترة ما بعد الأزمة المالية كان هناك اعتراف بأن انضباط السوق يمكن أن يتحكم فيه من خلال التدخل الحكومي في القطاع المصرفي، وبذلت العديد من البلدان جهودًا لتصميم قواعد واضحة لتقليص عدد المؤسسات المتعثرة مع الاعتراف بالدور الرئيسي للبنوك في الاقتصادات التي تعمل بشكل جيد، علاوة على ذلك كان هناك اعتراف صريح من قبل مجلس الاستقرار المالي والهيئات الدولية الأخرى بأن البنوك الأكبر والأكثر ترابطا تمثل تحديا حرجا بسبب التداعيات الاقتصادية والسياسية لفشلها.

وينشر مجلس الاستقرار المالي قائمة البنوك ذات الأهمية النظامية عالميًا G-SIBs منذ عام 2014، ومنذ عام 2012 كانت هناك أيضًا مناقشة حول تكييف إطار عمل سياسات G-SIBs مع البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية D-SIBs ، وفي فترة ما بعد الأزمة أيضًا أدخل أكثر من ثلاثة أرباع البلدان ذات الدخل المرتفع وما يقرب من ثلث البلدان النامية مبادرات إنقاذ الدائنين، والتي كان ينبغي أن تعزز انضباط السوق (الشكل 3 ، الجزء أ). علاوة على ذلك للحد من الاضطرابات بعد التخلف عن السداد المصرفي، كان مطلوبًا من البنوك تقديم خطط تفصيلية لإستراتيجية الحل السريع والمنظم في حالة الضائقة المالية المادية أو الفشل (خطط التسوية المعروفة أيضًا باسم "وصايا الحياة")، كما ورد في الشكل 3 ، الجزء (ب) ، كان لدى ما يقرب من خمسي البلدان النامية هذا المطلب بحلول نهاية عام 2016.، ويمكن أيضًا إعداد خطط القرار من قبل الوكالة الإشرافية للبنك أو سلطة اتخاذ القرار، وكما هو مبين في الشكل 3 ، الجزء (ج) ، اختار بلدان من أصل ثلاثة بلدان مرتفعة الدخل هذا الترتيب، في حين أن المشاركة النسبية من قبل البلدان النامية كانت أقل، ومن المؤكد أنه حتى الأزمة التالية لم يتم اختبار عمليات الإنقاذ و "الوصايا الحية"، ويشكك العديد من المراقبين في أنهم سيعملون كما هو معلن عنه بسبب إحجام السلطات عن السماح بخسائر كبيرة. (Briault, Feyen, & Gonzalez Del Mazo, 2018)

الشكل رقم (03): قواعد القرار الجديدة ومتطلبات الديون بكفالة نسبة المستجيبين الذين أجابوا بنعم

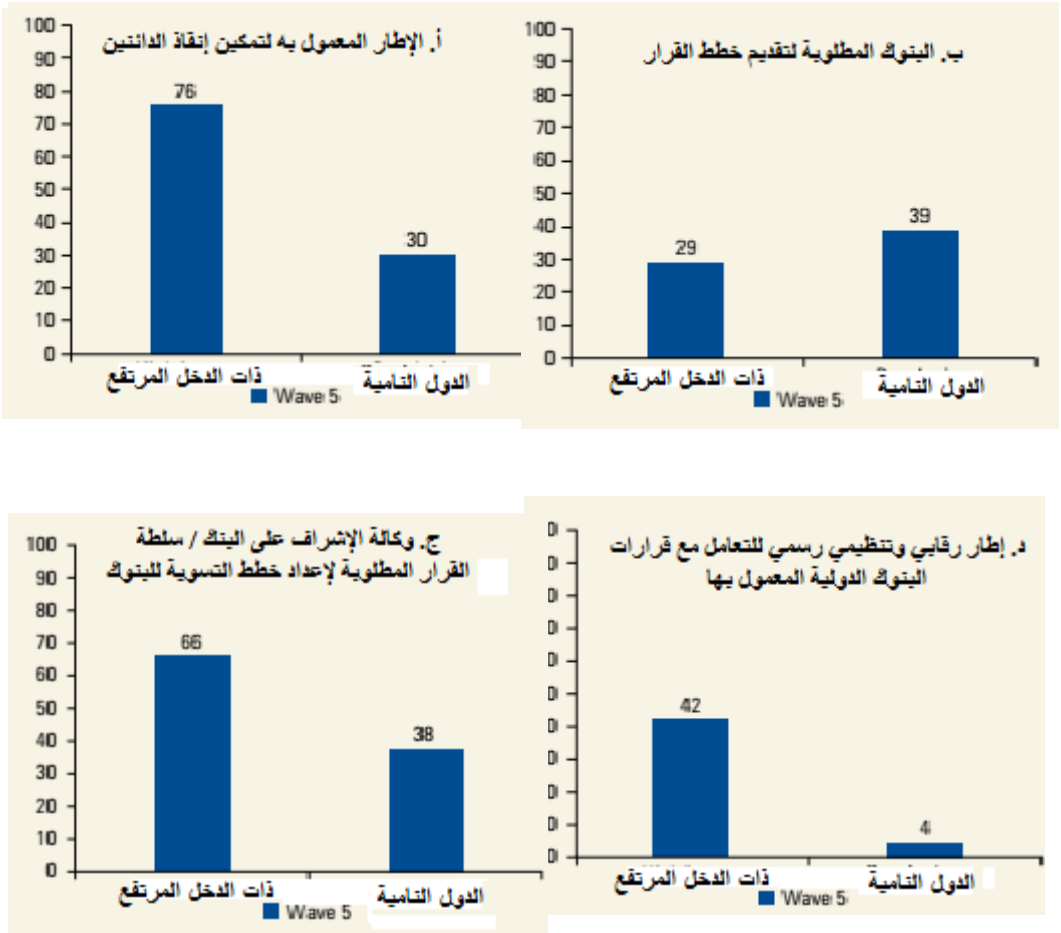

Source: (**https://www.worldbank.org/en/research/brief/BRSS**)

وبعد الأزمة ، تم وضع قواعد جديدة لحل المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية SIFIs كشركات قابضة دائمًا يمكنها امتلاك شركات تابعة للبنوك وغير المصرفية، وعالج هذا الجهد المخاوف من أن التصفية غير المنضبطة للمؤسسات المالية الدولية يمكن أن تسبب اضطرابات كبيرة في النظم المالية، نظرًا لأن فشلها يمكن أن يتسبب في أضرار اقتصادية كبيرة، وينظر إليها المشاركون في السوق على أنها أكبر من أن تفشل (too big to fail TBTF)،. ولتعزيز انضباط السوق وتقليل احتمالية تعرض أموال دافعي الضرائب للخطر ، نفذت العديد من البلدان عمليات للشركات القابضة للبنوك وأضفت متطلبات جديدة للبنوك المهمة على المستوى النظامي للاحتفاظ بكفالة الديون وفقًا للمبادئ التوجيهية التي حددها مجلس الإدارة الاستقرار المالي. لكن اللوائح الجديدة لحل منظم لـ SIFIs لا تزال غير مختبرة .

وتعتبر اللوائح المحلية والتعاون مع البلدان المضيفة من أجل حل البنوك الدولية عبر الحدود أمرًا حاسمًا في الأسواق التي تحتفظ فيها البنوك الخاضعة لسيطرة أجنبية بنسبة عالية من أصول النظام المصرفي. وتهيمن البنوك المملوكة لأجانب على القطاعات المصرفية في العديد من البلدان النامية ، ولكن بحلول نهاية عام 2016 ، كان لدى ثلاثة بلدان نامية فقط إطار تنظيمي للتعامل مع قرارات البنوك الدولية (الشكل 3 ، الجزء د). وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في اعتماد تدابير لتعزيز انضباط السوق ، إلا أن العديد من الآليات المطبقة حديثًا لا تزال غير مجربة، علاوة على ذلك بسبب تعقيد البنوك الأجنبية في البلدان النامية، هناك أيضًا حالة لزيادة الاعتماد على نسب الرافعة المالية لأنه من الصعب على السلطات المحلية تحديد ما إذا كانت البنوك تتلاعب بأوزان المخاطر المستخدمة في حساب نسب رأس المال. (Asli, Leorar, Dorothe, Saniya, & Jake, 2018)

وبشكل عام ، ربما يكون انضباط السوق قد انخفض منذ الأزمة المالية العالمية بسبب التدخلات الحكومية أثناء الأزمة ، والتوسع في تأمين الودائع ، وبعض القيود في المعلومات المتاحة للمشاركين في السوق. ولقد كانت التدخلات الحكومية خلال الأزمة كبيرة وغير مسبوقة ، مما قد يكون لها تداعيات مستقبلية، وفي أعقاب الأزمة أصبحت أطر التأمين على الودائع أكثر اتساعًا، كما كانت هناك أيضًا جهود لدمج ميزات الكفالة وتحسين أطر التسوية ، لكن هذه الإجراءات ما زالت قيد التنفيذ ، ولا يزال حل إخفاقات البنوك الدولية مصدر قلق رئيسي. كمالم يتحسن الكشف عن المعلومات للمشاركين في السوق، مما يعيق المراقبة حيث يُطلب من البنوك الحصول على تصنيفات ائتمانية في عدد قليل فقط من البلدان، وحتى البنوك العشرة الأولى في البلدان النامية لا يُطلب منها عادةً الحصول على تصنيف من وكالة تصنيف ائتماني دولية، إذ تميل الإجراءات الإشرافية إلى عدم الإعلان عنها، ولكن توفير هذه المعلومات قد يكون مفيدًا في مراقبة سلوك البنوك والوكالات الإشرافية للبنوك.

3.4. الإشراف المصرفي

أصبح الإشراف المصرفي أكثر صرامة وأكثر تعقيدًا أيضًا، فلم تتحسن القدرة الإشرافية بشكل متناسب لمواكبة التعقيد الأكبر للوائح البنك، وعلى الرغم من وجود زيادات في عدد وتعقيد اللوائح منذ الأزمة، لم تكن هناك زيادة مقابلة في السلطات الإشرافية والقدرة الإشرافية، نظرًا لأن البنوك أصبحت أكبر وأكثر تعقيدًا ، فهناك حاجة متزايدة إلى الموارد الإشرافية والمواهب لرصد المخاطر والسلامة المالية لهذه المؤسسات، **وتضع القواعد الجديدة التي تتطلب الإفصاح واختبار الإجهاد ضغطًا إضافيًا على الموارد الإشرافية لتوليد المعلومات ومعالجتها ونشرها**، فهناك حاجة أيضًا إلى الأدوات والمنهجيات والقدرات المصممة

خصيصًا لتلبية التركيز المتزايد لمشرفي البنوك على المخاطر المتعلقة بالمناخ كمصدر للمخاطر المالية والآثار المترتبة على استقرار النظام المالي . واللوائح الجديدة (خاصة فيما يتعلق بالقرار) تسمح بقدر كبير من التقدير من قبل المشرفين، وبالتالي فهي تتطلب موظفين ذوي خبرة عالية ومتخصصين، وعلى نفس المنوال ، من المرجح أن تحد قيود القدرات من قدرة الوكالات الإشرافية في البلدان النامية على الاستفادة من أحدث التطورات التكنولوجية.

ويعمل التقدم السريع في التكنولوجيا المالية على تغيير طريقة تقديم الخدمات المصرفية، ويحرص صانعو السياسات على الاستفادة من الفوائد المحتملة للابتكار المالي أثناء تقييم المخاطر الكامنة وإدارتها، وفي هذا الصدد تقدم **أجندة بالي للتكنولوجيا المالية التي طورها صندوق النقد الدولي** والبنك الدولي نظرة ثاقبة للقضايا الرئيسية التي ينبغي أن تسترشد بها مناقشات السياسات، حيث يوفر جدول الأعمال إطارا رفيع المستوى ويتألف من 12 عنصرا يجب على صانعي السياسات أخذها في الاعتبار عندما تقوم البلدان بصياغة نهج سياساته، وأحد العناصر في أجندة بالي للتكنولوجيا المالية هو **تعديل وتكييف الإطار التنظيمي والممارسات الإشرافية لتسهيل تطوير المنتجات الجديدة والخدمات والوسطاء مع ضمان استقرار النظام المالي**. فقد تؤدي التطورات التكنولوجية الحديثة في جمع المعلومات ومعالجتها إلى **تعزيز الامتثال للوائح البنك** (regtech) **وتحسين الإشراف المصرفي** (suptech). (Institute of International Finance, 2016)

أحد تعريفات Regtech (اختصارًا للتكنولوجيا التنظيمية) هو الحلول الممكّنة من التكنولوجيا التي تعزز الامتثال للوائح مع تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بها،. ويمكن تطبيق Regtech لإعداد التقارير التنظيمية، وإدارة المخاطر، وإدارة الهوية والتحكم فيها، والامتثال، ومراقبة المعاملات، والتداول في الأسواق المالية، أما Suptech (اختصار لتكنولوجيا الإشراف) يمكن أن تسهل وتعزز المراقبة الإشرافية والعمليات الداخلية، ولقد تم تطوير تطبيقات Suptech في مجالات سلوك السوقوبشكل عام لجمع البيانات وتحليلات البيانات، كما يشكل كل من Regtech و suptech تحديات في تطوير أو استخدام الحلول البرمجية ذات الصلة وتطبيقات الكمبيوتر المتعلقة بجمع البيانات ومعالجتها وإدارتها ؛ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات؛ موارد بشرية متخصصة؛ وإعداد التقارير الموحدة.(Toronto Centre, 2017) لإجراء مراقبة وإشراف فعالين، تعتبر عمليات التدقيق الخارجية جزءًا لا يتجزأ من الإشراف الفعال، حيث يقوم المدقق الخارجي بمراجعة البيانات المالية للبنك للتأكد من أن البيانات المالية لا تحتوي على تحريفات للوضع المالي للبنك وأنها متوافقة مع معايير المحاسبة المقبولة دوليًا. يمكن أن يؤدي بناء علاقات فعالة مع المراجعين

الخارجيين إلى تعزيز الإشراف المصرفي من خلال ضمان دقة المعلومات المتعلقة بالمخاطر والميزانية العمومية التي تبلغ عنها البنوك. قد تكشف عمليات التدقيق أيضًا عن نقاط الضعف في الضوابط الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية في البنك. لذلك التواصل بين المشرف والمراجع الخارجي يعزز فعالية الرقابة على القطاع المصرفي، كما تساهم الاجتماعات المنتظمة مع المدقق الخارجي والقدرة على اتخاذ إجراءات تأديبية ضد المراجعين الذين يؤدون أداءً غير كافٍ في جودة التدقيق، وهناك نسبة أعلى من كلا المجموعتين من البلدان تمنح الآن وكالة الإشراف المصرفي الحق في الاجتماع مع المراجعين الخارجيين على أساس منتظم واتخاذ إجراءات ضد المراجعين الخارجيين بسبب عدم كفاية التدقيق.

5 نتائج دراسة التنظيم والرقابة المصرفية لعشر سنوات بعد الأزمة

تحدد التحليلات أن تنظيم رأس المال المصرفي ، وانضباط السوق ، والمراقبة الإشرافية كمجالات رئيسية خضعت فيها التنظيمات المالية لتغييرات كبيرة بين الموجتين 4 و 5 من BRSS.

كان الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي وحيازات رأس المال من المستوى 1 (كلاهما معبرًا عنه كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك) أعلى في الموجة(المسح) 5 منه في الموجة 4 لجميع المناطق باستثناء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى، وكانت الزيادة في نسب رأس المال من المستوى الأول أكثر وضوحًا بالنسبة للبنوك في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع، ورافقها انخفاض في الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك، وبالتالي ف إذا كانت هذه الأوزان تمثل انعكاسًا دقيقًا لمخاطر محافظ البنوك فهي مصدر قلق أساسي.

ومن حيث انضباط السوق توسعت تغطية تأمين الودائع في جميع المناطق، ومن المحتمل أن تؤدي التدخلات الحكومية في القطاع المصرفي لإنقاذ البنوك المتعثرة إلى إضعاف حوافز المشاركين في السوق لمراقبة سلوك المخاطرة لدى البنوك، خاصة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع، علاوة على ذلك فإن المعلومات المتاحة لكل من المشاركين في السوق الخاص والجهات التنظيمية العامة لتقييم ملف مخاطر البنوك لم تتحسن بشكل كبير مقارنة بالجولة الرابعة.

وفي الوقت نفسه أصبح الإشراف المصرفي أكثر تعقيدًا بسبب الزيادات في عدد وتعقيد اللوائح بعد الأزمة ومع ذلك لم تكن هناك زيادة مقابلة في السلطات الإشرافية أو القدرة الإشرافية. (Deniz, Ata Can, Robert, Asli, & Davide, 2019)

وتعبر عوامل التغييرات في رأس مال البنك المحدد عن **حيازات من إجمالي رأس المال التنظيمي** (كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر) ، وممتلكات من رأس المال التنظيمي من المستوى الأول (معبرًا عنه

أيضًا كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر) ، ونسب الرافعة المالية البسيطة (إجمالي حقوق الملكية للبنوك مقسومًا على إجمالي الأصول) ، وهو مؤشر يعبر عن الصرامة في تعريف رأس المال من المستوى الأول للدولة، مع انخفاض القيم التي تشير إلى أنه يمكن استخدام مجموعة متنوعة من بنود الميزانية العمومية لتلبية متطلبات رأس المال من المستوى الأول، ولقد تبين أن البنوك في البلدان التي عانت من أزمة مصرفية في 2007-2009 زادت حيازاتها من إجمالي رأس المال التنظيمي ورأس المال من المستوى الأول أكثر من تلك الموجودة في البلدان التي لم تشهد أزمة، ولكن البلدان التي تمر بأزمات كانت أكثر عرضة للتخفيف من تعريفها لرأس المال من المستوى الأول. **ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات المصرفية ونسب الرافعة المالية للبنوك في تلك البلدان، كما تشير النتائج إلى أنه على الرغم من الزيادة في نسب رأس المال من المستوى الأول في البلدان التي مرت بأزمة، لم تكن هناك زيادة كبيرة في حيازات رأس المال، عندما تم قياسها من خلال الرافعة المالية البسيطة.**

6 خاتمة

لقد أدت الأزمة المالية العالمية 2007-2009 إلى التشكيك في دور السياسة المالية بشكل عام وخاصة في مجال البنوك، وكشفت عن أوجه قصور كبيرة في انضباط السوق، والتنظيم، والإشراف، واتسم العقد الذي تلا الأزمة بتنظيم مكثف للقطاعات المصرفية في جميع أنحاء العالم وخاصة في الدول المتقدمة،كما أعادت الأزمة إشعال الجدل حول المزيج الصحيح من التنظيم وانضباط السوق لضمان سلامة وكفاءة أداء الأنظمة المصرفية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية للتنظيم المصرفي في مواءمة الحوافز الخاصة مع المصلحة العامة دون فرض ضرائب أو دعم على المخاطرة الخاصة، فالحوافز أمر بالغ الأهمية في القطاع المصرفي، ويحتاج التنظيم والإشراف الفعالان إلى تسخير قوة انضباط السوق للحد من المخاطرة المفرطة من قبل الأطراف الخاصة، وتصميم شبكات الأمان والضمانات، وتوافر المعلومات، وتنظيم رأس المال والتي تلعب جميعها دورًا مهمًا للغاية في تعزيز أو تقويض انضباط السوق.

وربما أدت التدخلات الحكومية وتوسيع شبكات الأمان إلى تقويض انضباط السوق، كما أدت الأزمة إلى تدخلات حكومية واسعة النطاق لإنقاذ البنوك المعسرة، مما أدى إلى تعزيز الإعانات المالية الضخمة للغاية، ومنذ الأزمة توسعت أنظمة التأمين على الودائع في جميع أنحاء العالم وأصبحت أكثر سخاء.

بعد الأزمة أصبحت اللوائح المصرفية أكثر تعقيدًا مما قد يقلل من الشفافية، ويزيد من التحكيم التنظيمي، ويفرض ضرائب على موارد الإشراف وقدراته، وبشكل عام اعتمد عدد متزايد من البلدان مكونات بازل الثاني والثالث منذ الأزمة، حيث بدأت البلدان النامية في التحول من بازل 1، واعتمد ما يقرب من 40 في

المائة بعض جوانب بازل 3. ومع ذلك كان الكثير منهم انتقائيًا في اعتمادها ، وتجنب بعض الجوانب الأكثر تعقيدًا، مثل استخدام النماذج الداخلية لتقييم مخاطر البنوك، لفم تتحسن القدرة الإشرافية في العالم النامي لمواكبة التعقيد المتزايد للوائح البنوك.

7 قائمة المراجع

Asli, D.-K. a., & Harry, H. (2013). Are Banks Too Big to Fail or Too Big to Save? International Evidence from Equity Prices and CDS Spreads. Journal of Banking and Finance , 37 (03), 875-894.

Asli, D.-K., Leorar, K., Dorothe, S., Saniya, A., & Jake, h. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. Washington, DC: World Bank.

BCBS. (2018). Basel III Monitoring Report. basel: Bank for International Settlements.

BCBS, B. C. (2017). The Regulatory Treatment of Sovereign Exposures. Basel: Bank for International Settlements .

Behn, m., Haselmann, r., & Wachte, p. (2016). Procyclical Capital Regulation and Lending. Journal of Finance , 71 (02), 919-956.

Briault, C., Feyen, E., & Gonzalez Del Mazo, I. (2018). Cross-Border Spillover Effects of the G20 Financial Regulatory Reforms. Results from a Pilot Survey. word bank.

BRSS, B. R. (2019). Bank Regulation and Supervision Survey (BRSS), waves 4 and 5. Consulté le 02 01, 2023, sur www.worldbank.org/en/research/brief/BRSS.

Deniz, A., Ata Can, B., Robert, C., Asli, D.-K., & Davide, S. M. (2019). Bank Regulation and Supervision Ten Years after the Global Financial Crisis. Washington, DC: World Bank.

Emily, J., & Alexandra, z. (2017). The Limits of Globalizing Basel Banking Standards. Récupéré sur https://www.fsb.org/wp-content/uploads/Jones_Zeitz.pdf

Financial Stability Board. (2018). Implementation and Effects of the G20 Financial Regulatory Reforms: 4th Annual Report. basel.

Franklin, A., Elena, C., & Robert, M. (2011). Credit Market Competition and Capital Regulation. Review of Financial Studies , 24 (4), 983-1018.

FSB. (2018). Evaluation of the Effects of Financial Regulatory Reforms on Infrastructure Finance. basel: Financial Stability Board.

https://datacatalog.worldbank.org. (s.d.). Archived data from Bankscope (Bureau van Dijk) and World Bank staff calculations. Récupéré sur .

https://www.worldbank.org/en/research/brief/BRSS. (s.d.). Bank Regulation and Supervision Survey (BRSS).

Institute of International Finance. (2016). Regtech in Financial Services: Technology Solutions for Compliance and Reporting. Washington, DC.: Institute of International Finance.

Luc, L., & Fabian, V. (2018). Systemic Banking Crises Revisited. Washington: International Monetary Fund.

Mehran, h., & Thako, a. (2011). Bank Capital and Value in the Cross-Section. Review of Financing Studies , 24 (04), 1019-1067.

Toronto Centre. (2017). FinTech, RegTech and SupTech: What They Mean for Financial Supervision. Toronto canada: Toronto Centre.